

## لضمان حق المساواة مع غيرهم من العملاء الآخرين في إدارة شؤونهم المالية «المركزي» يصدر تعليمات بشأن الخدمات المقدمة من البنوك لذوي الاحتياجات الخاصة

تحديد فرع واحد في كل محافظة لتقديم الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة

تدريب بعض موظفي كل بنك على لغة الإشارة أو تعيين مختصين بها لتقديم المساعدة

كشفوف الحسابات والإشعارات المرسلة للعملاء المكفوفين مطبوعة وفقاً لطريقة Braille

في إطار ما يولييه بنك الكويت المركزي من اهتمام بالغ لكل فئات وشرائح المجتمع، لإسبغ نوي الاحتياجات الخاصة من عملاء القطاع المصرفي وحرصاً على تذليل كافة العقبات التي تحول دون إتاحة الخدمات المصرفية والمالية أمامهم، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات شاملة بشأن الخدمات التي تقدمها البنوك لذوي الاحتياجات الخاصة وقد تضمنت تلك التعليمات مجموعة من المبادئ والممارسات المتعلقة بالخدمات المصرفية المقدمة لهم، ومجموعة من المبادئ والممارسات الخاصة بالعملاء المكفوفين وضعاف السمع والبصر منهم، مما يتيح لهم الاستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية عن طريق قيام البنوك بتوفير آليات العمل المصرفي التي تحقق ذلك ودون تحملهم أي تكاليف إضافية.



غيرهم من العملاء الآخرين في إدارة شؤونهم المالية والمساواة في الحصول على الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أشكال الخدمات المالية، وتسهيل وصول العملاء الذين يستخدمون الكراسي المتحركة إلى أجهزة السحب الآلي وفروع البنوك، بالإضافة إلى مراعاة أن تكون كشفوف الحسابات والإشعارات المرسلة للعملاء المكفوفين مطبوعة وفقاً لطريقة (Braille)، واستخدام البرامج التكنولوجية الحديثة والأتمتة مثل قارئات الشاشة والبصمات الإلكترونية وبرامج الهواتف المحمولة

مساعدتهم على إجراء المعاملات المصرفية من خلالها، وأخذاً بالاعتبار المتطلبات الأمنية في إدارة الحساب، وإبلاغ العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة عن جميع الحقوق والالتزامات والمخاطر والمتطلبات الخاصة قبل تقديم أي خدمات مصرفية لهم. وأشار البنك المركزي إلى أن البنوك بدأت بتطبيق التعليمات اعتباراً من بداية العام الحالي 2017، حيث خصصت البنوك الكويتية 62 فرعاً من فروعها المنتشرة في كافة أنحاء محافظات الكويت لاستقبال العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد باشر بنك الكويت

المركزي مهامه الرقابية للتأكد من سلامة وشمولية تطبيق البنوك لتعليماته سالفة الذكر. وأضاف بنك الكويت المركزي أنه قام كذلك بحث البنوك الكويتية على التعاون مع الجهات والمؤسسات المعتمدة من قبل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وجمعيات النفع العام ذات الصلة للاستفادة من الخدمات التي توفرها تلك الجهات لخدمة عملاء البنوك من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك في سبيل التطبيق الأمثل لتعليمات البنك المركزي في هذا الشأن.



## 4,4 ملايين عدد سكان الكويت في الربع الأول 50% نمواً متوقعاً لفائض الميزان التجاري في 2017

تطرق تقرير «الشال» إلى النشرة الإحصائية الفصلية (يناير-مارس 2017) لبنك الكويت المركزي، حيث إن إجمالي عدد السكان، في الكويت، قد بلغ نحو 4,415 ملايين نسمة، كما في نهاية الربع الأول من العام الحالي، وهو رقم يزيد بنحو 4 آلاف نسمة فقط، عن الرقم المسجل في نهاية العام الفائت، ما يعني أن معدل النمو ربع السنوي لعدد السكان قد بلغ نحو 0,09%، وهي نسبة تستلص إلى نحو 0,36%، فيما لو حسبت على أساس سنوي، ونعتقد أن في الأرقام خطأ ما لم تحدث هجرة معاكسة لم تذكر مبرراتها.

وتشير النشرة، إلى أن الميزان التجاري قد حقق، في الربع الأول 2017، فائضاً بلغ نحو 1,6 مليار دينار، بانخفاض 74% من مستوى فائض الربع الرابع من العام الفائت، وبلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال هذا الربع، نحو 4,1 مليارات دينار، منها 89,2% صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية -لا تشمل العسكرية- 2,5 مليار دينار. ومن المتوقع أن يبلغ فائض العام الحالي نحو 6,5 مليارات دينار، فيما لو تكررت فائض الربع الأول، وظل معدل أسعار النفط يراوح حول 50 دولاراً للبرميل، لذلك قد يراوح ارتفاع الفائض التجاري

بين 40 و50%. وحققت أسعار المستهلك، في الربع الأول من العام الحالي، نمواً موجباً، بلغت نسبته 0,6%، إذ بلغ معدلها نحو 144,3 (سنة 2007=100) مرتفعاً من معدل نحو 143,5، في الربع الرابع من العام الفائت، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير الارتفاع في أسعار خدمات السكن من معدل نحو 148,2، إلى معدل نحو 150,4 (+1,5%)، وتشير النشرة إلى انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو 11,64%، في الربع الرابع من العام الفائت إلى 11,63%، في الربع الأول من 2017، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي 0,01%، والمعدل الموزون للفائدة على القروض، واصل ارتفاعه من 4,50% إلى 4,58%، للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي 1,6%.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 35,058 مليار دينار، بارتفاع من مستوى 34,13 مليار دينار في نهاية 2016، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت 2,7%. وأخيراً، ارتفعت مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص إلى نحو 36,92 مليار دينار، من 1 مليار دينار، في نهاية العام الفائت أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي 2,5%.

## 64% من الشركات حققت تقدماً في الأداء 16% نمو أرباح الشركات المدرجة إلى مليار دينار

نكر تقرير «الشال» أن عدد الشركات المدرجة التي أعلنت رسمياً نتائج أعمالها عن النصف الأول بلغت 153 شركة، أو نحو 95% من عدد الشركات المدرجة البالغ 161 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات الموقوفة عن التداول، والشركات التي انتقلت من السوق الرسمي إلى السوق الموازي، وتلك التي تختلف سنواتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1,01 مليار دينار، مرتفعة بنحو 15,8% عن مستوى أرباح النصف الأول من 2016 لنفوس الشركات البالغة 878 مليون دينار. وعند مقارنة أرباح الربع الثاني من العام الحالي مع أرباح الربع الأول لنفس العينة، وبالبلغة نحو 447,9 مليون دينار، نجدها انخفضت بنحو 11,3%، وحققت 8 قطاعات، من أصل 12 قطاعاً، ارتفاعاً في مستوى ربحيتها، عند مقارنة أدائها مع أداء النصف الأول من عام 2016، أفضلها أرباح قطاع الخدمات المالية، الذي زاد مستوى أرباحه من نحو 38,5 مليون دينار إلى نحو 127 مليون دينار أي بنسبة ارتفاع 230,1%. وثاني أعلى ارتفاع كان لقطاع البنوك، الذي زاد مستوى أرباحه من نحو 450 مليون دينار إلى نحو 480 مليون دينار، أي بنحو 6,6%. وثالثها قطاع الصناعة، الذي زاد مستوى أرباحه من نحو 104,5 ملايين دينار إلى نحو 118,9 مليون دينار، أي بنحو 13,8%. بينما تراجع قيمة أرباح قطاع الخدمات

الاستهلاكية من نحو 25,5 مليون دينار إلى نحو 18,2 مليون دينار، أي بنحو 28,6%، وتفاصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرفق.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الحالي إلى تحسن أداء 98 شركة من ضمنها زادت مستوى أرباحها، وخفضت 26 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي إن 64,1% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 55 شركة هبوطاً في مستوى أرباحها، 39 شركة ضمنها انخفض مستوى أرباحها، بينما 16 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر، وفي قائمة أعلى الشركات الربحية، حققت عشر شركات قيادية أعلى قيمة أرباح بنحو 605,4 ملايين دينار، أو نحو 59,5% من إجمالي الأرباح المطلقة، وتصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 164,7 مليون دينار، وجاء «البنك الأهلي المتحد» بالبحرين - في المرتبة الثانية بنحو 94,8 مليون دينار، وشركة «زين» في المرتبة الثالثة بنحو 82,3 مليون دينار. وعلى النقيض حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 16,7 مليون دينار، وضمنها حققت شركة «إيفا للفنادق والمنتجعات» أعلى مستوى مطلق خسائر بنحو 2,84 مليون دينار، وتلتها شركة «الإثمار القابضة» بنحو 2,80 مليون دينار.

## أوضاع سوق النفط تتجه للأسوأ في العقد القادم وظيفة «صندوق الأجيال» رئيسية في تمويل المالية

تسوء في العقد القادم، ولم تعد وظيفة صندوق الأجيال القادمة وظيفة مساندة في دعم الأوضاع المالية، وإنما الوظيفة الرئيسية في تمويل المالية العامة، على الأقل حتى تنجح الكويت في خلق اقتصاد يمول نفسه من الضريبة على نشاطه. وأعلنت الهيئة العامة للاستثمار تحقيقها معدل عائد على استثماراتها للسنوات المالية الأربعة الفائتة بحدود 5,1%، ونعتقد أنه معدل قريب من المستهدف المقترح من قبلنا والبالغ 6% ليصبح ذلك العائد المصدر الرئيسي للمولد -60% من نفقات الموازنة العامة، وعليه، يبني التحول في مفهوم استدامة المالية العامة، وتغيير وظيفة الاستثمار، يجعل وحدة القياس والحكم على أي استثمار، في أهمية دوره في تحقيق الهدف الكلي لمجمل استثمارات الصندوق، وحينها، لن يكون الاستثمار في أي حقل متاح، وتصبح المعايير موحدة للمحاسبة على القرار، مكافئة إن أصاب، وعقاب إن أخطأ.

اتاحت الحكومة الفرنسية حقبة أسبوعين من 1 إلى 14 أغسطس الجاري - وعرضت شراء أسهم «أريفا» الفرنسية من ملك الأقلية، وأكبرهم الكويت، وبسعر 4,5 يورو للسهم أي بنحو 13,8 من سعر الشراء، وباعته الهيئة العامة للاستثمار حصتها البالغة 4,82 أي 18,46 مليون سهم، وحصلت على 83 مليون يورو، بفارق نحو 517 مليون يورو عن قيمة الشراء البالغة نحو 600 مليون يورو، وقدرت خسائرها بنحو 86%.

الاستثمار في «أريفا» جاء في زمن بدء الراجح الكبير لسوق النفط بعد أزمة عام 2008، وجاء في زمن فيه نزعة للاتجاه إلى استخدام الطاقة الذرية، وجاء بعد استشارة مستشار عالمي، وتم الشراء بسعر أدنى من الحد الأدنى الذي قدره المستشار البالغ 365 يورو، وبسعر 325 يورو قبل تجزئة السهم إلى 10 أسهم.

لكن، أوضاع سوق النفط لم تعد كما كانت في بداية العقد الجاري، وسوف

## نومورا: السوق مشبع بالبيانات المتناقضة والنفط لن ينخفض لأقل من 40 دولاراً 8,1% نمواً متوقعاً لأرباح الشركات الخليجية نهاية 2017



محمد عيسى

من المتوقع أن تحقق أرباح الشركات الخليجية نمواً بنسبة 8,1% في عام 2017 بأكمله مدعومة باستقرار أسعار النفط والقدرة على صمود الهوامش الربحية، وفقاً لتوقعات المحللين في شركة نومورا الشرق الأوسط لإدارة الثروات. وقالت نومورا إنه في حين أدت حالة ضعف النمو الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط إلى جعل التوقعات بارتفاع الأسواق أصراً صعباً، فإن أرباح الشركات الخليجية المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي تبدو مستقرة هذا العام.

وأوضحت الشركة في مذكرة بحثية أعدها الرئيس التنفيذي لشركة نومورا لإدارة الأصول في الشرق الأوسط طارق فضل الله أن سعر النفط الخام سيكون عاملاً رئيسياً بالنسبة للمنطقة والأسواق المالية فيها ما له من انعكاسات على السياسة المالية وقدره الحكومات على دعم اقتصاداتها من خلال ما يتوقع أن يكون فترة انتقالية من التحول والإصلاح خلال السنوات القليلة القادمة.

وقال فضل الله إنه للسنة الثالثة على التوالي فإن متوسط أسعار النفط يقل عن 50 دولاراً للبرميل، وهو ما يماثل المستويات التي سجلت في عام 2004

الشركات الكويتية حققت نمواً بالنصف الأول ويتوقع زيادة معدلاته لنهاية العام غير المرجح أن يتجاوز النفط 60 دولاراً والإصلاح الاقتصادي أصبح حتمياً

أسعار النفط إلى تراجع الودائع المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأثمان والإقراض المصرفي الذي يضيخ في الاقتصاد. وفي هذا الصدد أشارت نومورا الشرق الأوسط لإدارة الأصول إلى أن اعتماد حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الكبير، والتي تتربع على نحو ثلث احتياطات النفط العالمية المؤكدة، على مبيعات الهيدروكربونات لتأمين العوائد المالية الحكومية. وأدى تراجع أسعار النفط من ذروتها منتصف عام 2014 عندما بلغت 115 دولاراً للبرميل إلى المستوى الحالي الذي يقل عن 50 دولاراً للبرميل، إلى خفض النمو الاقتصادي العام وتباطؤ أرباح الشركات خلال العامين الماضيين، وخاصة بالنسبة للمؤسسات المالية والشركات العاملة في مجال النفط وقطاع الغاز والبتر وكيميائيات، كما أن أسواق الأسهم اتبعت بشكل كبير تحركات أسعار النفط خلال هذه الفترة.

استقرار أسعار النفط والمرونة في هوامش الأرباح. وذكر التقرير أن السعودية والبحرين والكويت كانت الدول الثلاث التي تكثفت في النصف الأول من العام الحالي من تحقيق أداء إيجابي للأرباح بنسبة 7% و6% و2% على التوالي. فيما أكد أن نمو الأرباح في الكويت استند الزخم بشكل كبير من الأداء الإيجابي في قطاع السلع الأساسية وقطاع العقارات، في حين كان النمو في طرق للسوق السعودي عابداً إلى القوة القطاع الخاص غير النفط. وأضاف التقرير أنه بشكل عام، فقد تراجع سعر خام برنت بنسبة 15,7% منذ بداية عام 2017 مما يجعله أسوأ أداء لقطاع النفط في النصف الأول من أي عام منذ 1998. ويؤدي انخفاض

عندما كان الاقتصاد الإقليمي يقارب نصف حجمه الحالي. وأضاف «أن السوق مشبع بالبيانات المتناقضة فيما تبدو النظرة المستقبلية ضبابية وغير واضحة في احسن الاحتمالات على الأقل، ولكن من غير المحتمل أن ينخفض سعر النفط إلى ما دون 40 دولاراً للبرميل في وقت قريب، وعلى نفس المنوال يبدو من غير المرجح أيضاً أن يتجاوز 60 دولاراً». من جانبهم، قال محللون كويتيون استطاع التقرير رأيهم أنه بعد تسجيل نمو سلبى بنسبة 1% في النصف الأول من عام 2017 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فإن شركات دول مجلس التعاون الخليجي تسير على الطريق الصحيح لتوسيع أرباحها بنسبة 8,1% في عام 2017 على أساس

## «نفت الهلال»: الطاقة المتجددة لن تنافس «التقليدية»

أن الاقتصاد العالمي سيشهد مزيداً من النمو والتطور خلال السنوات القادمة، والاتجاه نحو انتهاج خطط تكامل لمصادر الطاقة التقليدية والمتجددة، والتي من المرجح أن تكون البديل الأكثر كفاءة لتلبية الطلب المتصاعد على مصادر الطاقة، وتكررت أن الصراع الاستثماري وتنوع استخدامات مصادر الطاقة لن يقلل من أهمية مشاريع الطاقة المتجددة، وذلك لأن البيانات المتداولة

والغاز تتعاظم يوماً بعد يوم، حيث وضعت السعودية على سبيل المثال خططا وميزانية كبيرة للسنوات العشر القادمة لتعزير قدرتها الإنتاجية في مجال النفط والمحافظة على طاقتها الاحتياطية من النفط الخام، بالإضافة إلى تحديد برامج ذات علاقة بإنتاج الغاز. يأتي ذلك في الوقت الذي يتوقع فيه ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة على اختلاف أنواعها. وأشارت «الهلال» إلى

أسواق الاستهلاك ككل حول العالم، حيث أصبح واضحا أن سيشكل حالة من التكامل وليس التنافس، وذلك لأن المصدر الرئيسي لاستثمارات الطاقة المتجددة يأتي من عوائد النفط والغاز الفائضة لدى المنتجين الرئيسيين. وأضافت «الهلال» أن خارطة الإنفاق الرأسمالية الحالية والمخطط لها تشير إلى أن قيم الاستثمارات لدى قطاع النفط

الاماراتية في تقريرها الأسبوعي إن الاستثمارات المتواصلة المنجحة نحو قطاع الطاقة المتجددة لن تشكل حلا جزئياً وبديلاً كاملاً لقطاع الطاقة التقليدية مهما بلغت قيمة الاستثمارات الحالية والمتوقعة، فضلاً عن أنه لن يشكل إنجاز كل مشاريع الطاقة المتجددة مصدراً رئيسياً لمصادر الدخل للدول المنتجة للنفط، ومصدراً نهائياً

الاستثمارات لدى قطاع النفط